الصباح الاقتصادية
12
العدد 2665 - السنة التاسعة
الخميس 14 ربيع الاخر 1438 - الموافق 12 يناير 2017
Thursday 12 January 2017 - No.2665 - 9th Year

نمو العمالة الكويتية في الشهر ذاته بلغ 3.6 في المئة

«الإحصاء»: قوة العمل غير الكويتية شهدت نمواً بمعدل 11.5 في المئة خلال سبتمبر 2016

■ الدعاس: النظام يستقي بياناته بالشراكة مع ست جهات حكومية

قالت الإدارة المركزية للاحصاء الكويتية أن عدد العمالة الكويتية بلغ في سبتمبر الماضي 351675 فردا بزيادة سنوية نسبتها 3ر6 في المئة عن الفترة ذاتها من عام 2015.

وقالت الوكيل المساعد لقطاع العمل الاحصائي في الادارة منى الدعاس بمناسبة نشر التقرير الربع سنوي لإحصاءات العمل لفترة 30 سبتمبر 2016 إن نظام معلومات سوق العمل مكن (الاحصاء) من الانتظام في نشر بيانات السوق العمل بشكل ربع سنوي.

وأضافت الدعاس ان التقرير هو الإصدار التاسع من التقارير الربعية التي ترصد مؤشرات سوق العمل موضحة ان النظام يستقي بياناته بالشراكة مع ست جهات حكومية هي وزارة الداخلية وديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والهيئة العامة للقوى العاملة والمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وذكرت ان الادارة عرضت نموذجا لنظام معلومات سوق العمل في المؤتمر الدولي للاحصاءات الرسمية الذي عقد في ابوظبي بديسمبر الماضي وخصص احدى جلساته لعرض ومناقشة نموذج دولة الكويت بحضور أجهزة احصائية دولية واقليمية وخبراء دوليين.

وأظهر التقرير الربع سنوي ل(الاحصاء) ان اجمالي قوة العمل باستثناء القطاع العائلي (الخدم وما في حكمهم) بلغت 1979397 فردا في سبتمبر الماضي بزيادة قدرها 203824 فردا عن عددهم في سبتمبر 2015 بمعدل نمو سنوي قدره 5ر11 في المئة.

وكشف التقرير ان الزيادة المحققة في نسبة الاناث الكويتيات اللواتي دخلن سوق العمل بلغت 8ر4 في المئة في حين بلغت الزيادة للذكور الكويتيين 2ر2 في المئة.

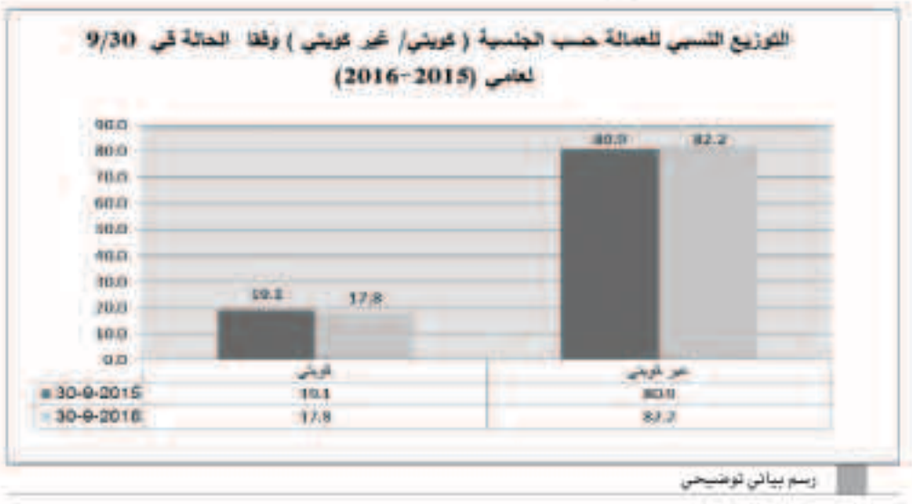

رسم بياني توضيحي

■ القطاع الخاص استمر بالاستحواذ على نحو نصف قوة العمل

وبين ان قوة العمل غير الكويتية ارتفع عددها من 1436270 فردا إلى 1627722 فردا بمعدل نمو سنوي قدره 13ر3 في المئة لتتراجع نسبة العمالة الكويتية من اجمالي العمالة من 19ر1 في المئة في سبتمبر 2015 الى 17ر8 في المئة في ستبمر 2016.

وافاد بان قوة العمل حسب مجموعات الدول لم تشهد اختلافا في سبتمبر الماضي من حيث ترتيب مجموعات الدول خلال الفترتين.

وبين ان مجموعة الدول الاسيوية غير العربية احتلت المرتبة الاولى بنسبة 50ر2 في المئة تليها مجموعات الدول العربية بالمرتبة الثانية بنسبة 30ر3 في المئة من اجمالي قوة العمل.

واضاف ان الجنسية الهندية احتلت المرتبة الاولى بزيادة من 450093 فردا في سبتمبر 2015 إلى 542894 فردا في سبتمبر 2016 لمعدل نمو سنوي بلغ 20ر6 في المئة تليها الجنسية المصرية التي بلغت 458737 فردا في سبتمبر الماضي بارتفاع 12ر1 في المئة عن سبتمبر 2015.

ولفت الى ان توزيع قوة العمل حسب المستوى التعليمي والجنسية يظهر الثبات تقريبا خلال الفترتين فيما عدا ارتفاع نسبة العاملين الكويتيين من ذوي المؤهلات الجامعية 33 في المئة في سبتمبر 2015 الى 9ر34 في المئة سبتمبر الماضي.

وعن قوة العمل غير الكويتية اوضح التقرير ان النسبة ارتفعت من 18 في المئة الى 2ر21 في المئة لذوي المؤهلات الثانوية في حين انخفضت النسبة للابتدائية من 8ر12 في المئة الى 3ر12 في المئة خلال الفترتين.

■ مجموعة الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى بنسبة 50.2 في المئة

وعن اجمالي قوة العمل (بما فيهم القطاع العائلي -الخدم وما في حكمهم) حسب القطاع (حكومي - خاص - عائلي) افاد انها بلغت 2648859 فردا في سبتمبر 2016 بارتفاع قدره 206117 فردا عن عددهم في سبتمبر 2015 بنمو سنوي بلغ 8ر4 في المئة.

وأشار الى ان القطاع الخاص استمر بالاستحواذ على نحو نصف قوة العمل حيث ارتفعت نسبة استيعابه من جملة قوة العمل إلى 4ر60 في المئة بعد ان كانت 8ر57 في المئة.

وذكر ان نصيب قوة العمل الكويتية بلغت نسبتها 5ر4 في المئة من جملة العاملين بالقطاع الخاص لافتا الى ان النسبة الأكبر من قوة العمل الوطنية البالغة 5ر79 في المئة تعمل في القطاع الحكومي.

وبين ان قوة العمل الوطنية ارتفعت خلال الفترة المذكورة في هذا القطاع من 268401 فردا الى 279637 فردا بنمو قدره 4ر2 في المئة.

البورصة تغلق على ارتفاع المؤشرات الثلاثة الرئيسية

أغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الاربعاء على ارتفاع المؤشرات الثلاثة الرئيسية بواقع 16ر05 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 6030 نقطة و2ر07 نقطة للوزني و5ر24 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 39ر1 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 605ر5 مليون سهم تمت عبر 9662 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل نحو 305ر0 دينار).

وكانت أسهم شركات (المال) و(المستثمرون) و(إعمار) و(بوبيان دق) و(مبادين) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (العقارية) و(السورية) و(حيات كوم) و(وثاق) و(وطنية د ق) الأكثر ارتفاعا.

واعتبر اقتصاديون كويتيون أن المحافظ المالية التابعة لكبريات المجموعات في بورصة الكويت هي المستفيد الأكبر من مرحلة الانتعاشة التي تنعم بها البورصة حاليا.

وأوضح هؤلاء أن الثقة التي تسيطر على عموم المتعاملين تحرك وتقود النشاط الايجابي في البورصة خصوصا بعض الأسهم المصرفية والخدماتية.

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

وقال مستشار مجلس الادارة في شركة (ارزاق كابيتال) صلاح السلطان إن موجة الارتفاعات التي تشهدها تعاملات البورصة منذ بداية العام ناجمة عن عدة أمور ايجابية في مقدمتها المناخ الاستثماري الايجابي العام في البلاد.

وأضاف السلطان أن الشركات المدرجة تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من الانفاق الحكومي المستمر على البنية الأساسية في معظم المشروعات التي هي قيد التنفيذ حاليا.

وبين ان الاعلان عن الاستحواذ الالزامي لاتمام صفقة الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) ساهم ايضا في اعادة الثقة للمتعاملين في البورصة.

وأشار الى أن الكثير من المستثمرين في أسواق موازية كالعقارات والذهب حولوا دفة سيولتهم في عمليات شرائية ضخمة في الأسهم لاسيما التي بلغت مستويات سعرية رخيصة.

من جهته قال رئيس مجموعة (النمش العالمية) علي النمش إن زخم الشراء في البورصة لم يعد قاصرا على المحافظ التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية فحسب بل تخطاها الى افراد متنوعين ذوي ملاءة مالية كبيرة.

وأضاف النمش ان المحفظة الوطنية تتحرك في تداولاتها تجاه الأسهم القيادية في حين يستهدف الأفراد الاسهم ما دون ال50 فلسا وسط اجواء من التفاؤل تعم أرجاء البورصة.

وتوقع النمش استمرار صعود المؤشرات مشيرا الى أن البورصة ستواجه بعض فترات التصحيح في المستويات اضافة الى عمليات جني الارباح على الاسهم الصغيرة التي صعدت ما بين 30 الى 40 في المئة والتي من المنتظر هبوط مستوياتها الى 20 في المئة.

وبين أن القيمة المتداولة خلال الحركة اليومية قد تصل الى 60 مليون دينار لعدة اسباب منها ضخ السيولة واستمرار كسر حاجز المؤشر العام لمستويات قياسية وبلوغ العديد من الأسهم الحدود العليا واستقرار اسعار النفط والحالة السياسية والحديث عن عودة نظام الهامش (المارجن) والنتائج المالية للشركات.

«النفط»: زيارة أمين عام «أوبك» للكويت عززت أطر التعاون المشترك

عصام المرزوق ومحمد باركيندو

غادر البلاد السكرتير العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط اوبك محمد باركيندو والوفد المرافق له امس الأربعاء عقب زيارة استمرت 3 ايام تشرف خلالها بزيارة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله و رعاه.

و قالت وزارة النفط في بيان صحفي ان زيارة السكرتير العام لمنظمة اوبك محمد باركيندو تعد الزيارة الرسمية الثانية له للكويت والتي بحث خلالها مع معالي وزير النفط ووزير الكهرباء و الماء عصام عبدالمحسن المرزوق آلية عمل لجنة مراقبة الإنتاج التي تترأسها دولة الكويت ، موضحة أن الزيارة خصصت للمتابعة و التواصل و الاطلاع على الآلية التي اقرتها المنظمة في المؤتمر الوزاري 71 التي اقرت خفض الإنتاج من دول داخل المنظمة وخارجها.

واضافت أن الزيارة تعزز تفعيل اطر التعاون المشترك بين الكويت و المنظمة و تؤكد على التقدير الكامل لدور دولة الكويت البارز فيها ، مشيرة إلى أن تلك الزيارة تأتي تتويجا لدور دولة الكويت الرائد في المحافل الدولية ، لا سيما و انها حملت على عاتقها المسؤولية الكاملة لمراقبة قرار المنظمة بخفض الإنتاج في ظل تراسها للجنة مراقبة الإنتاج النفطي العالمي.

و لفت البيان إلى ان زيارة محمد باركيندو إلى الكويت تخللتها زيارة الوفد إلى منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوابك) و زيارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، فضلا عن جولة قام بها السيد باركيندو و الوفد المرافق في مركز الكويت العلمي و دار الآثار الإسلامية ، مشيرا إلى ان السيد باركيندو أعرب عن سعادته الكبيرة بزيارة تلك المناطق ، معتبرها اماكن شامخه تدل على تاريخ و حضارة الكويت الماضية والحاضرة.

«الصناعة» تستهدف زيادة حجم الاستثمار الإجمالي إلى 1.745 مليار دينار

تعمل الهيئة العامة للصناعة على تحقيق اهداف تنموية اقتصادية تفضي إلى تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع ليبلغ 3ر8 في المئة سنويا.

واظهرت بيانات حديثة صادرة عن الهيئة سعيها إلى زيادة حجم الاستثمار الإجمالي الصناعي ليصل إلى 745ر1 مليار دينار كويتي ومتوسط سنوي قدره 349 مليون دينار بمساهمة القطاع الصناعي (الدولار الأمريكي يعادل 305ر0 دينار).

وأكدت الهيئة في تقريرها السنوي للعام المالي (2015 - 2016) ان الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالمشاريع المدرجة بالخطة الانمائية للسنوات (2015 / 2016 - 2019 / 2020) تهدف إلى زيادة معدلات نمو القطاع الصناعي ليكون رافدا مهما ومصدرا من مصادر زيادة الدخل الوطني وإعادة هيكلة القطاع ورفع كفاءته.

وأضافت أنها تعمل على تعزيز دور المشروعات الصغيرة وزيادة مساهمتها في النشاط الصناعي علاوة على تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية وتنويع هيكلتها مشددة على دورها في تنشيط القطاع في البلاد والنهوض به لتحقيق اهداف الاقتصاد الوطني.

ولفتت الهيئة إلى المشاريع المدرجة في الخطة والجاري تنفيذها وتتضمن مشروع إنشاء وإنجاز وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية بمساحة إجمالية للمنطقة تبلغ حوالي 5 ملايين متر مربع.

وافادت بان مشروع منطقة الشدادية يهدف إلى تهيئة منطقة صناعية بالمتطلبات الأساسية لتوطين الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل القومي.

وذكرت أن المشاريع المدرجة في الخطة تتضمن كذلك تصميم وإنشاء وانجاز البنية التحتية للمدينة الصناعية غربي البلاد خلال طريق السالمي بمساحة تبلغ 50 كيلومترا مربعا وتهدف إلى اعداد الدراسات اللازمة لتهيئة منطقة صناعية للوطين الصناعات الثقيلة.

وبينت هيئة الصناعة ان المشاريع المدرجة بالخطة والجاري تنفيذها تتضمن تجهيز وإنشاء البنية التحتية لعدد من القطع بمنطقة الشعيبة الصناعية (المنطقة الغربية) بهدف تلبية الاحتياجات الضرورية للتوطين الصناعات التي تمت الموافقة على منحها التراخيص الصناعية.

وقالت إن مشروع الاستراتيجية الصناعية لدولة الكويت حتى عام 2035 يهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي الوطني و الحد من الانشطة الاقتصادية كثيفة العمالة وتشجيع الانشطة ذات الاستثمارات العالية.

ولفت إلى أن مشروع الاستراتيجية سيعمل ايضا على تعزيز العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي بين قطاعات الانتاج والخدمات في الدولة والقطاع الخاص علاوة على توظيف مخرجات البحث العلمي وتسويقها لقطاعات الانتاج والخدمات في البلاد.

وأشارت إلى أن مشروع إنشاء المجمع الإلكتروني بمنطقة الشدادية بمساحة 200 الف متر مربع يهدف إلى تشجيع الابتكارات الصناعية التكنولوجية وتطبيقها في العديد من المجالات التي يمكن للبلاد الاستفادة منها كقطاع البتروكيماويات والطاقة المتجددة ومصادر المياه وغيرها.

وذكرت أن مشروع المجمع يساهم ايضا في الاستفادة من مخرجات البحث العلمي داخل وخارج الكويت لخلق وإيصال منتجات الابتكارات التكنولوجية بشكل تجاري يحقق الربحية للدولة والمستثمرين والمبتكرين من خلال احتضانها وتطويرها وتسويقها تجاريا في الاسواق المحلية والاقليمية.

وأفادت بأن مشروع إنشاء وتطوير وصيانة البنية التحتية لمنطقة صبحان الصناعية خاصة قطعة 11 وبمساحة تقدر بنحو 495 الف كيلومتر مربع سيساهم في تلبية الإحتياجات الضرورية لتوطين الصناعات التي تمت الموافقة على منحها التراخيص الصناعية.

وأكدت أن خطتها الاستراتيجية تستهدف تعزيز القدرة التصديرية للمنشآت الصناعية القابلة للتصدير بالتعاون مع المنظمات الدولية بهدف توفير بيانات ومعلومات فنية وتقنية عن طبيعة اسواق التصدير لتساعد في تطوير المنتجات كما ونوعا.

وقالت إن تعزيز القدرة التصديرية للمنشآت الصناعية يحفز المنشآت بالمبادرة للدخول إلى هذه الاسواق وصولا إلى رفع مساهمة الصادرات في الناتج المحلي لدولة الكويت.

يذكر أن الهيئة العامة للصناعة انشئت في عام 1997 وهي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يشرف عليها وزير التجارة والصناعة وتكمن أهدافها ايضا في تعميق الوعي الصناعي لدى المواطنين وإبراز الدور الايجابي لمنهج التنمية الصناعية مع إعداد ونشر الدراسات والبحوث وتوفير نظم المعلومات.

للإسهام في تمويل مشروع الطرق الفرعية والزراعية «المرحلة الثالثة»

«الصندوق الكويتي» يوقع اتفاقية قرض بـ 4 ملايين دينار مع غرينادا

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية في سانت جورج على إتفاقية قرض بين حكومة غرينادا ، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا قيمته أربعة ملايين دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 13.6 مليون دولار أمريكي) وذلك للإسهام في تمويل مشروع الطرق الفرعية والزراعية (المرحلة الثالثة) في غرينادا. ويجدر بالذكر بأن الصندوق يعتمد كلية على موارده الذاتية في تقديم قروضه ومساعداته التنموية.

وقد وقع على إتفاقية القرض ، نيابة عن غرينادا معالي كيث سي ميتشل - رئيس الوزراء ووزير المالية ، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية غانم سليمان الغنيمان - نائب المدير العام . وقد شهد حفل التوقيع عبدالله خليل الصيبيح - المدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الصندوق.

يهدف المشروع المقترح إلى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في غرينادا من خلال تحسين الوصول لإستغلال ومعالجة ونقل وتصدير المحاصيل الزراعية ، وتسهيل الوصول للأماكن السياحية ، وتسهيل وصول سكان المناطق الريفية لأماكن العمل والخدمات الإجتماعية وذلك بتكلفة نقل اقتصادية للركاب والبضائع في كافة الأحوال الجوية.

يتكون المشروع من أعمال إعادة بناء أو تحسين 12 طريقا فرعيا وزراعيا وجسرا في ستة مقاطعات من غرينادا إلى المواصفات القياسية للطرق المغذية الإسفلتية أو الخرسانية يبلغ مجموع أطوالها حوالي 16.5 كيلومترا وبتراوح عرضها بين 3.8 و 5.5 مترا مع مصارف خرسانية جانبية أو أرصفة بعرض حوالي متر واحد على كل جانب بالإضافة لمنشآت الصرف والجسور وتجهيزات السلامة . ويشمل المشروع كذلك الخدمات الإستشارية لإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية والإشراف على التنفيذ ، والدعم المؤسسي لوحدة تنفيذ وإدارة المشروع . هذا ويتوقع أن يتم إكتمال تنفيذ المشروع في 2019.

وبتقديم هذا القرض فإن الصندوق يكون قد قدم إلى غرينادا سبعة قروض ، حيث سبق وأن قدم لها الصندوق ستة قروض لتمويل مشاريع في قطاع الطرق بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 13 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 44 مليون دولار أمريكي) كما قدم لها الصندوق ثلاثة معونات فنية لتمويل لإعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية لعدد من المشاريع بقيمة حوالي 371 الف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 1.261 مليون دولار أمريكي) ، سحبت الثنتين منها بالكامل ، بينما تم دمج الثالثة بقيمة حوالي 72 الف دينار كويتي بالقرض الذي قدمه الصندوق لتمويل أحد المشاريع في قطاع الطرق.